أن مجال التفرع فى التخصص مفتوح أمام القسمين الأولين بصورة خاصة كلما تقدم سن الطالب فى المدرسة وفى الجامعة فيما بعد . وبهذا الإجراء العلمى السليم يصبح المجال مفتوحاً لكل فرد كى يدرس ما يستطيع استيعابه وما يلذ له دراسة، ويصير فى إمكاننا ألا نرى هذا الخليط المتنافر من الأفراد فى المجال العلمى الواحد .

إن معنى التكافؤ فى الفرص أن يدرس الفرد الدراسة التى تناسبه بصرف النظر عن مركزه ومركز والده المادى أو الأدبى ، وأن توفر الدولة لجميع الأفراد وبدون استثناء الألوان المختلفة من الثقافة ، وأن تكون المواهب والميول هى أسس التوجيه لمختلف أنواع التخصص . وليس هذا فحسب ، بل إن على الدولة أن تجعل من واجبات الوالدين تعليم أولادهم ، فإن المجتمع يجب ألا يسمح لأحد أفراده أن يكون جاهلا فيعوق بذلك تقدم البلاد ويغدو عبئاً على عاتق المجموع . فإذا جهل الآباء واجباتهم أو أهملوها تولت الدولة تحمل المسئولية ، وإلا استوت فى التقصير مع الآباء الذين لا يقدرون مبلغ مسئولياتهم تجاه المجتمع الذى يتمثل فى أبنائهم .

كان من أبرز ما أعجبنى وأنا أجول فى ربوع شمالى أوربا وبين جبال اسكوتلندا أن أرى تلك المدارس الصغيرة بين سفوح الجبال يؤمها أبناء الرعاة والفلاحين ، وقد لا يزيد عدد تلاميذ المدرسة على العشرة أو العشرين ، يقوم عليها معلم واحد يسير فى رعاية وتوجيه تلاميذه كما يسير المعلم فى الحواضر الكبرى ، وهو من الكفاءة مثل أولئك ولم يمنعه البعد والانزواء أن يقوم بواجبه خير قيام ، كما لم تقصر حكومة فى أن توفر له ولمدرسته كل ما يسهل عليه أداء واجبه على الوجه الأكمل . وهكذا يحصل أبناء الرعاة والفلاحين مهما نأت بهم الأرض على ما يحصل عليه أبناء المدن فى مجال التعليم ، وما هم إلا أعضاء فى جسم الأمة ، وقد يكون بينهم النابه والعبقرى الذى يجب أن يفسح له مجال الاستفادة من المعرفة من شتى الألوان والأنواع .

هذه مساواة فى الفرص يجب أن تحتذيها كل أمة تبغى النهوض عن طريق التعليم ، فما عاقت الثروة ولا المركز ولا البعد أن يتكافأ الأفراد فى هذا المطلب الحيوى . أما إذا كان هنالك من لا يعرف حقوقه أو واجباته فإن على من يعرفها أن ينير أمامه الطريق لكى يسعى ويبصر ، حتى يصبح كل فرد قادراً على أن ينال ماله من حقوق وأن يؤدى ما عليه من واجبات .

عبد العزيز حسين

عـــــدالة ! . . .

يعتقد بعض الناس أن إرضاء العواطف فى الحكم على جليل الأمور معناه إرضاء للضمائر ، وهم مغالطون لا ريب ، ذلك أن البون شاسع بين إرضاء الضمائر وإرضاء العواطف فى مثل هذا الحكم ، فالعواطف غالبا ما تخضع لرغبة النفس ، بينما تخضع الضمائر الحية لحكم العقل والمنطق ، ولكن يجوز لنا أن ننصف النفس من حكم العقل والعكس صحيح إذا أردنا أن نصدر حكما وسطا بين الخير والشر ، على أن مثل هذا الإنصاف يكون فى بعض الأحيان معلقاً حتى نصل إلى النتيجة الحاسمة لمقدمات نضعها للحكم ، وقد تناقض هذه النتيجة مافرضناه مقدما بين خفايا نفوسنا وما تضمره ضمائرنا ، وهنا تنشأ عندنا أزمة حادة تستدعى تدخل العقل ، فإما أن يعمل أى العقل عملا حرا وينصف النفس من صاحبها ، فيندفع اندفاعا ذاتيا ليعيد الحقوق والالتزامات إلى نصابها على أساس المسئولية والجزاء ، وإما أن يثقل العقل بأغلال عبودية الغير فيصدر حكما لا يختلف بأى حال من الأحوال عن حكم الأدغال .

وحكم شريعتنا أننا إذا حكمنا يجب أن نحكم بالعدل ، وإذا وجدنا أننا لا نستطيع أن ننجو من إيلام النفس ووخز الضمير حينما نصدر حكما جزئيا ، يتحتم أن يكون حكمنا حينئذ عاما كما وكيفا ، مرضيا لضمائرنا ونفوسنا على السواء ، وهو فى حد ذاته مرضيا لله الذى وهبنا هذا العقل الحر النظيف .

ولو سأل بعض الناس أنفسهم بنفوسهم بعدما يصدرون حكمهم على الأمور هل حكمنا بالعدل كما قال الله سبحانه وتعالى؟ لو سألوا هذا السؤال وتريثوا فى الإجابة عليه لأدركوا أن الفرق عظيم بين النفاق والشجاعة الأدبية .

يوسف محمد الشايجى